عوائق التّنمية في البلدان النّامية

الحاج يوسف مليكة
أستاذة محاضر صنف (ب)
جامعة الجلفة

مقدمـــة:

لقد فرضت قضيّة التّنميّة نفسها على الفكر الاقتصادي العالمي اعتبار من النّصف الثّاني من القرن العشرين ، نتيجة لما أصاب المجتمع العالمي عقب الحرب العالميّة الثّانيّة من تغيّرات عميقة، كان أهمّها تزايد حركات الاستقلال الوطني من ناحية و تزايد حركة المدّ الاشتراكي من جهة أخرى ، ومن هنا بدأت قضايا التخطيط القومي و التنميّة بشتّى أنواعها(الاقتصاديّة و الاجتماعية و الحضريّة ، و تنمية المجتمع الرّيفي...الخ) ، تطرح أمام الفكر الاجتماعي بوجه عامّ و الفكر السوسيولوجي بوجه خاصّ الأمر الذّي دفع بالكثير من الهيئات العالميّة و حكومات الدول و علماء الاجتماع و الاقتصاد إلى محاولة تطوير بعض الأجزاء التصوّرية أو التّعريفات المحدّدة .

أوّلا :مفهوم التّنميّة:

لقد كان الفكر الاقتصادي و الغربي في البداية هو الذّي وضع مؤشّرات التّنميّة و ذلك من خلال منظور اقتصادي و عرّفت التّنمية بأنّها تنشيط الاقتصاد القومي و تحويله من حالة الركود و الثّبات إلى مرحلة الحركة الدّيناميكيّة عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنويّة ملموسة في إجمالي النّاتج القومي مع تغيّر في هياكل الإنتاج و وسائله و مستوى العمالة و تزايد في الاعتماد على القطاع الصناعي أيّ تغيّر البيئة الاقتصادية و ذلك لتحوّل إلى اقتصاد الصّناعة ، و لهذا اعتبرت الزّيادة السنويّة الملموسة في إجمالي النّاتج القومي و المتوسّط ودخل الفرد المرتفع من المؤشّرات الأساسيّة للتّنميّة ، وقد حدث جرّاء ذلك خلط في المفاهيم بين التّنميّة و التّنميّة الاقتصادية و بين التنميّة الاقتصادية و النّمو الاقتصادي و برزت على ساحة أدب التّنميّة بعد ذلك محاولات لتحليل التّنميّة وتعريفها من خلال منظور اجتماعي إنساني مضمونه أنّ هدف التّنميّة هو توفير الحاجات للإنسان . ولا شكّ أنّ هذا التّحليل أيضا مبثور لأنّ السعادة قد لا تتحقّق من خلال توفير الحاجات الأساسيّة ، و القضاء على الفقر و البطالة لا يعني قيام الدّولة بدور الرّعاية الاجتماعية للإنسان لأنّ ذلك يعتبر إهدارا وقتلا للطّاقات ما لم يصحبه جهد إنتاجي مستمرّ قادر على العطاء و الإبداع ، وقد وكبت إلى ساحة أدب التّنميّة محاولات لتحليل التّنميّة من منظور سيّاسي على اعتبار أنّ مؤشّرات التّنميّة التكامل و الانصهار السيّاسي و الدّيمقراطية .

وإذا كان لابدّ من تعريف التّنميّة فإنّ هناك تعريف هيئة الأمم المتّحدة فتعرّفها ب « بأنّها مجموعة من الوسائل و الطّرق التّي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السّلطات العامّة من أجل تحسين مستوى الحياة من النّواحي الاقتصادية و

الاجتماعية والثّقافيّة في المجتمعات القومية و المحليّة ، و إخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيّا في الحياة القوميّة و تساهم في تقدّم البلاد « [1].

و إذا تحدّثنا عن مجتمعات الدّول النّاميّة فإنّ عمليّات التّنميّة تستأثر بجهود علميّة من جانب الدّارسين و الباحثين ، و بخاصّة أولئك اللّذين ينتمون إلى الدّول الغربيّة ، و من المتخصّصين في العلوم الاجتماعية ، بحيث يعتقدون أن مسؤولياتهم الخلقيّة وواجبهم الإنساني يتركّز في مدّ يد العون و المساعدة بما يتوافر لديهم من معلومات و خبرات و إمكانات ماديّة إلى الدّول النّاميّة التّي تعدّ من وجهة نظرهم ووفق أحكامهم بالقياس إلى مجتمعاتهم ، فقيرة و متخلّفة و ضعيفة.

و تعرّف تنمية المجتمع بأنّها العمليّة التّي يمكن عن طريقها تنسيق و توحيد جهود الأفراد و الهيئات الحكومية لتحسين الظّروف الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في المجتمعات المحلية . كما يعرّفها «باتن « R .batten على أنّها العمليّة التّي يمكن للأفراد الذين يعيشون في مجتمع صغير أن يناقشوا عن طريقها حاجاتهم ، ثمّ يضعوا الخطّة ويعملوا معا لسدّ هذه الحاجة [2].

ثانيّاً:مجالات التّنمية:

فنميّز بين العديد من المجالات كمايلي:

1- التّنمية الاقتصادية: وتعرف على أنّها تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطّاقة الإنتاجية للاقتصاد [3].

2- التّنمية الاجتماعية: وتعرف على أنّها أسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التّفكير والعمل والحياة عن طريق إشارة وعي الناس بالبيئة المحلية من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللاّزم لتطوير المجتمع .

3- التّنمية السياسية: وتعرف بأنّها مجموعة الأفكار التّي يمكن أن يدلى بها للمساهمة في تكوين الرّأي العامّ للتّأثير به لدى القرار السياسي، أيّ المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وهي مستوى متطور من الفكر يبحث عن ترقية علاقة الدّولة بالمجتمع.

4- التّنمية الإدارية: وتعرف بأنّها تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتّأثير على البيئة التّي يعملون فيها عن طريق دراسة الهياكل التّنظيمية وتحديث القوانين واللّوائح المعمول بها وتطوير وتنمية معلومات أفراد التنظيم، وتحسين البيئة للعمل الإداري.

ثالثاً:استراتجيّات التّنمية:

وإن كان هناك عدم اتفاق على الأسلوب الأمثل للتنمية، إلا أنه هناك نوعين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهما: إستراتيجية النّمو المتوازن وإستراتيجية النّمو غير المتوازن نلخصهما فيما يلي:[4]

1- إستراتيجيّة أو نمط النّمو المتوازن: ويرجع عرضها إلى الاقتصادي المعروف « نيركسه « والذّي يرى ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السّوق المحلي في الدّول النامية، وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وحسب « نيركسه « فإنّ كسر الدائرة المفرغة للفقر يمكن تفسيرها من جانب العرض والطلب، وبالتّالي لا بدّ من إنشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة حيث تؤدّي إلى توسيع نطاق السوق، وخلق العديد

من الصّناعات المتكاملة، كما يرى نيركسه ضرورة تحقيق التّوازن بين الصّناعة والزّراعة حتّى ولو كانت مشكلة تمويل هذه الصناعات وأيضا قطاعي الزراعة والصناعة تمثّل عقبة أمام نجاح هذه الإستراتيجية.

2- إستراتيجية النّمو غير المتوازن: وترجع هذه النّظرية إلى الاقتصادي « هيرشمان « حيث هاجم الإستراتيجية الأولى والتّي كانت ترتكز على إنماء مجموعة عريضة من الصّناعات الاستهلاكية في آن واحد، نتيجة لقصور الموارد المالية في الدّول النامية، ويرى « هيرشمان « بدلا من ذلك أنّه يجب التّركيز على عدد من الصّناعات الرّائدة التّي لها القدرة على حثّ الاستثمار في الصّناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصّناعات الرائدة التي تقود بدورها إلى عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككلّ. كما يرى هيرشمان أن عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقّف على مدى قدرتها على الحثّ على الاستثمار في المشروعات والصّناعات الأخرى، أيّ ما يعرف بالتكامل للأمام أو التكامل للخلف، فالتكامل للخلف يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدّي إلى زيادته في مشروع آخر سابق عليه، والتكامل للأمام يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدّي إلى زيادته في مشروع لاحق عليه.

ولقد ربط البعض مفهوم المجتمع الصّناعي بعمليّة التّصنيع مباشرة و هذا ما نجده عند «كير كلارك» Ker. KLARK أيّ أنّ التّصنيع هو انتقال واقعي من المجتمع التّقليدي إلى المجتمع الحديث أيّ الصّناعي ، باعتبار أنّ التّصنيع هو ثروة مادّية داخلية لها أهداف اجتماعية معيّنة [5]

وفيما يلي الخطوط العريضة التّي يجب أن تتضمّنها إستراتيجية التّنمية الشّاملة: [6]

تحديد المشروع الاجتماعي.

المشروعات الإنتاجية الحكومية في المجالات التّي هي خارجة عن النشاط الاقتصادي الخاص (المشروعات الاقتصادية الاجتماعية الضخمة...).

التّوجيه الحكومي والتخطيط لتشجيع التكامل والاندماج الاقتصادي بين القطاع العامّ والخاصّ.

تشجيع ومعاونة المستثمرين في الميادين العامّة كالتعليم، الصحة ، والإسكان.

سياسة زراعية في المدى القصير، المتوسط والطويل تحدّد الأهداف الإنتاجية.

سياسة مالية نقدية وتجارية عامّة ملائمة.

رابعًا: عوائق التّنمية في المجتمعات النّاميّة:

1- العوائق الاجتماعيّة:

أ-الثّقافة التقليديّة:

ترتبط التّنمية والتغيير إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة ، فالثقافة التّقليدية القائمة على العادات و التقاليد، و القيم بوجه عام لا تساعد على حدوث التّغيير و من ثم التّنمية، لأنّ العادات و التّقاليد التّي تميل إلى الثّبات تقاوم كلّ تجديد سواء ماديّاً أو معنوياً ، وكلّما سادت هذه الثّقافة و وانتشرت كلّما كانت المقاومة أشدّ و أقوى.

و تظهر المقاومة بشكل أوسع ، حينما يتعلّق التغيير بالقيم و المعتقدات التقليدية ، ففي الهند مثلا يعيش غالبية السكان في

حالة سوء تغذية شديدة قد تصل في بعض الأحيان إلى حد المجاعة و مع ذلك فإن طائفة الهندوس يقدسون الأبقار و يحرمون ذبحها و يتركونها تتجول في الحقول و المزارع ، ومع أن عددها يزيد على 500 مليون بقرة [7].

و في بعض المجتمعات العربية ، هناك اختلاف في النّظرة إلى القيم السّائدة فقد بيّن محمّد الرّمحي أن اختلاف النظرة إلى القيم في الكويت بين المواطنين من شأنها أن تعيق عملية التغيير الاجتماعي عمومًا، و تذكر وزارة الشّؤون الاجتماعية و العمل بأنّها قامت ببحث استطلاعي لقياس اتجاهات مقدّمي طلبات القروض حول مدى رغبتهم في سكن الشّقق ، و كانت العينة على مستوي لا بأس به من التّعليم فكانت النتيجة العامة للبحث أن 95,9 % من العينة رفضوا سكن الشقق ، و كانت أكبر نسبة للرافضين 67,7% بسبب العادات و التقاليد أي القيم السّائدة في المجتمع [8].

كما و أنّ تعطيل دور المرأة في المجتمع من شأنه يعيق عملية التّغيير الاجتماعي، ففي المجتمعات ذات الثقافة التقليدية ترتفع نسبة الأمّية لدى النساء فهذا الأمر الذّي يحدّ من فاعلية المرأة و تهميشها في عملية التّنمية الاجتماعية.

و يمكن أن يدخل في الثّقافة التقليدية - التّركيب الاجتماعي بحيث يقوم هذا الأخير في البلدان النامية على النظام القبلي ، إذ يتضاءل تقسيم العمل ، فقد كانت (غانا) مثلا فيما قبل الاستعمار - مكوّنة من عدد من الولايات القبلية المستقلّة و شبه المستقلّة و تشترك كلّ واحدة في سمات عامّة ، و لكلّ منها رئيس أو رجل دين يتمتّع بسلطات واسعة ، و تستند هذه الرّوابط إلى النّسق القرابي [9].

ب- طبيعة البناء الفوقي

لطبيعة البناء الفوقي في المجتمع الأثر الكبير في قبول أو رفض التغيير الاجتماعي ، فالنّظام الصارم للطّبقات الاجتماعية يعيق عمليّة التغيير الاجتماعي ، لأنّ أنماط التفاعل فيها يكون محدودا نتيجة للانغلاق الطّبقي، فالنظام الطبقي المغلق يحدّ من درجة التغيير كما هو في الهند و باكستان حيث أنّ النظام الطائفي يحدّد نوع المهنة التّي تكون مفروضة على فئات معيّنة في المجتمع ، فنظام الطّبقات في الهند يحدّد المهن التّي يجب أن يتبعها أفرادها و تنتقل بفعل عامل الوراثة ، و ليس بموجب الكفاءة و يكون الميل نحو تعزيز الطرق القديمة التقليدية و الالتزام بها أي أن التّماسك الطبقي يحدّ من عملية التنقّل الاجتماعي الذّي يكاد يعمّ في المجتمعات النّامية اليوم.

ج- الميل للمحافظة على الامتيازات :

تظهر المقاومة للتغيّر من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم ، تلك التّي تكون في المكانة الاجتماعية أو الامتيازات الاقتصادية أو الاجتماعية أو غير ذلك ، لهذا حينما يشعر أولئك الأفراد بأنّ امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتّجديد سرعان ما تقوم المعارضة ، و تتعدّد أشكال المقاومة بتعدّد التغيّرات التّي تحدث في كافة أنحاء المجتمع ، فقد تقاوم الأحزاب السياسيّة في مجتمع إنشاء أحزاب جديدة حتّى لا ينقص عدد المنتسبين إليها و حتّى لا تتفرّق أصوات الناخبين أثناء عمليّة الانتخاب ، كما أنّ الأطباء مثلا يقاومون أيّ تغيير في تخفيض أجورهم لصالح المرضى و قد تقوم الجماعات المتضرّرة من عمليّة التغيّر بنشر الإشاعات – غير الحقيقية – ضدّ التغيّرات المقترحة [10].

2- العوائق الاقتصاديّة

أ – ركود حركة الإختراعات و الاكتشافات العلمية:

وهي نتيجة انعدام الابتكار و التّجديد ، وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها : انخفاض المستوى العلمي ، و المستوى الاجتماعي بوجه عام ، وعدم وجود الحاجة الملحّة الدّافعة إلى الاختراع وهو لا يكفي لوحده ، بل لا بدّ من توفر المستوى العلمي و التّكنولوجي ، فهناك مجتمعات في أمسّ الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن و بترول و غير ذلك ، إلاّ أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثّروات الطبيعية و غيرها ، من أجل تحقيق التغير المطلوب نحو التقدّم و التنمية ، و لهذا لا بدّ من توافر الشروط التكنولوجية، بالإضافة إلى المناخ الثقافي الملائم لكي يصبح الاختراع ممكناً.

وقد بيّن نمكوف أنّ الاختراعات تعتمد على :

القدرة العقلية

الحاجة للاختراع

المعرفة القائمة

ولهذا فإنّ القبول الاجتماعي يعتمد على طبيعة الاختراع من حيث الملائمة و التكلفة و على مكانة المخترع ، وثقافة الفرد للاختراع ، كلّ ذلك له أثر كبير في انتشار الاختراع الذّي يؤدّي بدوره إلى التغيّر و من ثمّ التطوّر .

ب- التكلفة المالية :

في كثير من الحالات التّي يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أنّ ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك ، أيّ أنّ توافر الرغبة لا يكفي ما لم تتوافر القدرة المالية التّي تسمح بالاقتناء . و الواقع يقول أنّ كثيرا من الأفراد يرغبون في اقتناء الآلات الكهربائية و الوسائل المادية الحديثة، غير أن عدم وجود القدرة المالية يمنع من تحقيق تلك الرّغبات .

و يرتبط الموقف تجاه التجديد بمدى الفائدة الاقتصادية المتوقّعة منه ، و يشير (روجرز) بأنّ قبول التّجديد لدى الرّيفيين يتمّ إذا تحققت فائدة تتجاوز 10% ، أما دون ذلك فلا يؤخذ بالتجديد من ناحية عامّة [11].

أمّا إبراهيم أبو لغد ، فقد توصّل إلى نتيجة مختلفة مبنيّة أنّ الأخذ بالتجديد يتأثر بالموقف الاجتماعي كذلك ، رغم الفائدة المالية ، حيث بيّن أنّ أخصائي زراعي أدخل في إحدى القرى المصرية الزراعية ((الذرة الهجين)) في المنطقة التّي يعمل بها فارتفع مستوى الدّخل في تلك المنطقة بما لا يقلّ عن 15% ، و لكنّهم انصرفوا عن زراعته في الموسم التّالي بسبب أنّ النساء لم يرتحن في عجن دقيق الذرة الهجين عند إعدادها للخبز [12].

ج – محدوديّة المصادر الاقتصادية و الزيادة السّكانية :

إنّ شحّ الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير و التّنمية فالمجتمعات التّي لا تتوفر فيها الثّروة المعدنية أو الطّبيعية لا تحدث فيها تغيرات كبيرة و لهذا فإن المجتمعات النّامية – و الفقيرة منها – لا تستطيع أن تلبّي حاجات – أفرادها على مستوى الكفاف ، و ينخفض فيها التّراكم الرأسمالي الذّي يؤدّي بدوره إلى انخفاض معدّل الاستثمار ... في حين أنّ المجتمعات الصّناعية المتقدّمة ذات الموارد الاقتصادية العالية تقوم فيها عمليّات التغير بسهولة و يسر ، فالمصادر الاقتصادية في المجتمع تساعد في إنجاح خطط التّنمية ، بينما الاقتصاد المتخلّف يعيق من عمليّة التّنمية بوجه عامّ.

وإذا أخذنا في الحسبان النّمو السكاني السّريع في هذه المجتمعات فإنّه العائق يعتبر كبيراً في طريق تحقيق التقدّم الاقتصادي ، حيث تفوق حركة تزايد السّكان حركة نمو الموارد القومية بالرّغم من محدوديتها في الأصل ، و ما يزيد من خطورة الأمر أن السكان المتزايدين هم في حدّ ذاتهم عقبة في سبيل تكوين رأس المال اللاّزم للتنمية ولذلك لا بدّ من وضع حدّ لمشكلة التّزايد في عدد السّكان حتّى يمكن الانطلاق نحو رفع مستوى الإنتاج الزّراعي و الصناعي و تكوين رؤوس الأموال بطريقة فعّالة.

و قد وصف ج.م .البرتيني الاقتصاد بثلاث خصائص[13]:

أنّه اقتصاد تقليدي

يتّصف الاقتصاد فيه بضعف الإنتاج ، و لا ينتج إلاّ القليل ممّا يستهلك ، و الباقي يُستورد من الخارج.

يتميّز باقتصاد الشّركات المتعدّدة الجنسيات التّي تقوم على خدمة مصالحها الخاصّة في الدّرجة الأولى.

و عموما يؤدّي نقص الموارد الاقتصادية إلى محدودية عمليّة التغير و إعاقتها فغالباً المجتمعات القومية في البلاد النّامية تطلب مستوى من الحياة الكريمة و يبعدها عن الفقر و يحول بينها و بين العجز المادّي ، حتّى الأفراد فكثيرون أولئك الذّين يطمعون في أنماط من الحياة يحسونها ، و يحسون الحاجة إليها ، و ما يصدهم عنها إلا قلّة الوسائل إليها .

3- العوائق الإيكولوجيّة

إنّ تأثير البيئة الطّبيعية على المجتمعات واضح سواء كان إيجابيا أم سلبيّا، فالبيئة الطّبيعية من مناخ و سهول و جبال و أنهار....تؤثّر في تكوين حضارة المجتمعات فمثلا حضارة الولايات المتّحدة الأمريكية في العصر الحالي بنيت على الزّراعة نتيجة لغنى (البلاد الجديدة) ، و عكس ذلك اليمن فإن موقعها الجغرافي و وجودها بمنطقة جبلية وعرة المسالك أعاقها عن الاتصال بالمجتمعات الأخرى ، كما أنّ هناك عوامل سياسية و اقتصادية أخرى في الدّرجة الثانية [14].

4- العوائق السّياسية

أ- العوائق السّياسية الدّاخلية :

هناك عوائق سياسيّة داخلية عديدة تقف أمام عمليّة التغيّر و التّنمية نذكر منها :

- ضعف الأيديولوجية التّنموية :

تخضع عمليّة التغيّر للسّياسة الدّاخلية للدّولة ، و ذلك وفق الأيديولوجية التّي تتبنّاها فحينما تكون الأيديولوجية غير واضحة و متأرجحة ، فإنّ ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم ، الأمر الذّي يؤدّي إلى قصور في خطط التّنمية ، فخطّة التّمية تُصاغ في إطار أيديولوجي سياسي ، لأنّ التنمية عمليّة سياسية في المحلّ الأوّل في البناء و التّطبيق و الإشراف فحينما تكون السّياسة التنموية غير واضحة فإنّها في هذه الحالة لن تلبّي حاجات المجتمع علماءً أنّ هناك بعضاً من الدّول النامية لم تأخذ بالتّخطيط الاجتماعي كمبدأ ، الأمر الذّي يؤدّي إلى بطئ التغيّر و التّنمية.

- تعدّد القوميات والأقليّات داخل المجتمع :

غالباً ما تقف تعدّدية القوميات و الأقليّات أمام التغيّر حفاظاً على التّوازن العامّ داخل المجتمع فأيّ إصلاح أو تغير غالباً ما يقابل بعدم استجابة أو بمعارضة من قبل تلك الفئات التّي قد تضرّر مصالحها داخل المجتمع ، على عكس المجتمع المتجانس .

تعدّد هذه القوميات قد يجعل هناك نوع من الصّراعات و الثّورات ، فمثلاً في دول الشّرق الأدنى و أفريقيا الشّمالية و منذ مئات السّنين ظهر تيار من العداء الثّابت بين سكّان القبائل الفقيرة و قاطعي الطّرق في الصّحراء و بين القبائل الغنيّة التّي تقطن المناطق السّهلة الخصبة ، كما يتجلّى أيضاً في العداء بين الفلاحين الأغنياء و سكان المدن السّاحلية التّي تكره الحرب ، ولم تخلو آسيا من الثورات و الانقلابات ، و في مصر اشتد الصّراع بين القوى الاجتماعية و السياسية المختلفة.

- عدم الاستقرار السياسي :

في حال عدم توفّر الاستقرار السياسي ، فإنّ جهود السّلطة تكون موزّعة بين توفّر الأمن وتنمية المجتمع ، ناهيك عن أن عدم الاستقرار يؤدّي إلى هجرة الأدمغة نحو الخارج ، ممّا يحرم المجتمع من فاعليّتها في عمليّة التغير ، و بقائها يجعل مواهبها معطّلة انتظاراً لعودة الاستقرار.

ب- العوائق السّياسية الخارجيّة :

وهي في الغالب مفروضة على المجتمع من الخارج ، ومن أهمّها :

- السياسة الامبريالية:

من المعروف أنّ الإمبريالية تفرض الهيمنة على المستعمرات و تحارب كل تغير إيجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة ، فهي تفرض السياسة التي تتلاءم مع وجودها ، و هي سياسة مناقضة لمصالح الشّعوب المقهورة ، ناهيك عن فرض ثقافتها و حضارتها التّي لا تتلاءم مع ثقافة المستعمرات ممّا يؤدّي في النّهاية إلى إعاقة عملية التغيّر.

كما أن الإمبريالية تتبع سياسة التفرقة بين أبناء المجتمع الواحد تماشياً مع المبدأ القائل (فرق تسد) ممّا يؤدّي في النهاية إلى الحروب الدّاخلية و المنازعات ، و إلى إعاقة التغير من ناحية عامّة.

- الحروب الخارجيّة :

لاشك أنّ الحروب الخارجيّة تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة إليها من أجل إحداث التنمية ، كما أنّها قد تؤدّي إلى تدمير الثّروة المادّية والبشرية ، و من المؤسف حقّاً أن معظم المجتمعات النّامية بعد أن استرجعت استقلالها بدأت بالمنازعات فيما بينها ممّا أدى إلى إعاقة عمليّة التغير و التّنمية لها ، و من الجدير بالذّكر أن هذه المنازعات –في الغالب- تكون مخطّطة من قبل بعض المجتمعات المسماة بالمتقدّمة وذلك لأسباب شتّى لا مجال لذكرها .

هذه الحروب خلفت في هذه المجتمعات مشاكل اجتماعية و اقتصادية شغلتها عن النّهوض بمستوى معيشة أفرادها ، و في النهاية تخلّفها.

خامسا: عوائق أخرى :

1- الجاحة إلى تنمية الموارد البشرية وتدريبها : يعتبر تطوير الموارد البشرية عنصراً هامّاً من عناصر أيّة إستراتيجية حديثة للتّنمية الاقتصادية [15]

2- ضعف مساهمة الدّول النامية في التّجارة العالمية : إن التوسّع التجاري الحاصل في السنوات التّي أعقبت الحرب العالمية الثّانية جعل هناك مظاهر اقتصادية و غير اقتصادية نذكر منها :

مرحلة النّمو الطّويلة نسبياً في الدّول المتقدّمة

آثار الثروة العلمية التكنولوجية

ج - ظهور ما يسمّى بالمجتمع الاستهلاكي

ولابدّ أن نعرف أنّ التوسّع الحاصل في التجارة العالمية الحالية يؤكّد وضع العالم الثالث المتدهور تجاهها ، وعدم قدرة النّظام التجاري الحالي على دفع وتطوير تجارة العالم الثالث .

3- الشركات المتعدّدة الجنسيات :

وهي شركات هدفها السّيطرة التامّة والرّبح المادّي الباهظ ولوكان في ذلك إفقارللأرض والإنسان ، وهي مجموعات احتكارية متعدّدة الجنسيات ، ويسيطرعليها الدّول الاستعمارية بالإضافة إلى الدّول الرأسمالية المتقدّمة مثل الولايات المتحدّة الأمريكية ودول السّوق المشتركة واليابان .

4- التّركيزوالاحتكارعلى مستوى الصّناعة :

فالدّول المتقدّمة محتكرة لغالبية الصّناعات ومركزّة بشدّة في تلك الصّناعات بحيث تصعب المنافسة معها ولوعلى أمدّ بعيد ، من هذه الصناعات : صناعة السيّارات والمعدّات الكهربائية والأجهزة الإلكترونية .

5- تصدير التّكنولوجيا :

لقد كثرت الاستخدامات التّي طوّعت من أجل التوسّع الخارجي على اقتصاديات الدّول النّامية ولقد كان تصدير التّكنولوجيا أحد هذه المظاهروالاستخدامات ، حيث شهدت السّنوات الأخيرة تطوّراً سريعاً وزيادة كبيرة في المبادلات التّجارية والمنتوجات العالمية والتكنولوجيا ممّا أدّى إلى تنافس كبيربين الدّول المتقدّمة من أجل السّيطرة على أسواق العالم الثّالث .

6- اقتصاد الدّول النامية :

يري بعض علماء الاقتصاد السياسي أن أهمّ الصّفات التّي تميّزالأنظمة في الدّول النامية أنّ نسبة كبيرة من السّكان يشتغلون بالزّراعة إذ تصل نسبتهم إلى 90% تقريباً، بينما كانت نسبة المشتغلين في الزّراعة في المملكة المتذحدة (بريطانيا) لا تتعدّى 3%، وفي الولايات المتحدة 13%[16].

7- اعتماد الدّول النامية في عملية التنمية على القروض :

التّي تتحصّل عليها من الدول الغربية وفي ذلك خضوعها للشّروط التّي تمليها الدّول المقرضة وكثيراً ما تكون الشّروط هادفة إلى استقطاب الدّول المقترضة جانبها والانضمام تحت لوائها .

الخاتمة

إن التّنمية التّي يتشدق بها البعض قضيّة مهمّة لا يمكن تحقيقها من خلال مجموعة من الإجراءات المظهرية والترقيعية المحدودة ، أو التّصريحات الإعلامية ، أو التقارير المنمّقة ، بل هي إستراتيجية متكاملة تتدخّل فيها كل الجوانب التربوية و السياسية والاقتصادية ، ولا يمكن تحقيقها في غياب الديمقراطية والشفافية وحرية التعبيروالنزاهة والعمل الجدّي الدؤوب كما يجب توفيرالظّروف المناسبة للانفتاح على آفاق للإبداع والتجديد دون عوائق ، وهي عوامل مفقودة في جلّ الدّول النامية ،

وهو ما يؤدّي إلى تحطيم كلّ جهود التنمية رغم عدد المخطّطات والميزانيات ، وإنجاز الهياكل المختلفة للتنمية البشرية بأنواعها.

لهذا فالمجتمعات النّامية مطالبة بإلحاح ، بإحداث قطعية مع الماضي ، والانطلاق بجدّية وفعالية وبشجاعة في إيجاد البيئة المناسبة والسلمية لتنمية بشرية سليمة وفعّالة ، من أجل ضمان موقع تقدّم وتطوّر في المستقبل.

الهوامش

1)عادل، الهواري . التغيير والتّنميّة في الوطن العربي . الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة، ص ص111-110.

2(Batten, R. Comities and their devlpement .London ,Oxford university ,press,1957 ,p2

3)محمّد أحمد، الدّوري. التخلّف الاقتصادي في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 53.

4) محمد، فوزي أبو السعود. مقدمة في الاقتصاد الكلّي. الإسكندرية: الدّار الجامعية، 2004، ص ص342.340.

5 (Clark, Ker. Industrie And Induustrial .London : Heirman,1960,p34 .

6) جمال الدين ، لعويسات .العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية. الجزائر: دار هومة للطّباعة والنشر، 2000، ص ص78.77.

7) سناء،الخولي. التغيير الاجتماعي و التّحديث. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ص143.

8) محمّد ، الرّمحي . معوّقات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة. الكويت : دار السياسة ، 1977، ص ص25 - 26.

9) حسين، رشوان . التغيير الاجتماعي و التّنمية السياسية في المجتمعات النّامية ، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1993، ص(216-217).

10) – محمّد، الدّقس. التّغيير الاجتماعي بين النّظرية و التطبيق. ط2، عمّان: دار مجدلاوي للنّشر والتّوزيع. ص ص (224-223).

11)- محمّد ، الدّقس. نفس المرجع. ص ص(228-226).

12)- إبراهيم، أبو لغد. التقويم في برامج تنمية المجتمع . مركز التربية الأساسية ، سرس الليان، 1960،ص (15-14).

13)– ج. م. البرتيني. التخلّف و التّنمية في العالم الثّالث. ترجمة زهير الحكيم ، ط3، بيروت: دار الحقيقة للطّباعة و النّشر، 1980، ص(44-41).

14)- محمّد، الدّقس. مرجع سابق. ص 231.

15)– سامية، جابر.المجتمعات الرّيفية الجديدة .الاسكندرية : دار المعرفة الجامعي ، ص 77.

16)- حسين، رشوان.مرجع سابق. ص 224.